مساهمة رأس المال الاجتماعي في تحفيز المقاولاتية لدى المرأة

The contribution of social capital in motivating entrepreneurial with Women

د.سعاد عبود، جامعة بسكرة- الجزائر.
د.ربيحة قوادرية، المركز الجامعي البيض- الجزائر

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة "مدى مساهمة رأس المال الاجتماعي في تحفيز المقاولاتية النسوية"، بالنظر لأهمية المرأة ودورها في تحقيق التنمية، أصبحت للمقاولة النسوية مكانة عالية في كل القطاعات ولدى جميع المجتمعات غربية كانت أو عربية، لكن بالرغم من ذلك إلا أن هناك بعض المعوقات التي تقع حاجزا أمام المقاولة النسوية في المجتمعات العربية عامة والجزائر خاصة، وما يمكنه أن يساهم في نجاح وتجسيد المقاولة النسوية هو رأس مال اجتماعي قائم على: الأسرة، الروابط، المجتمع المدني، والقطاع العام.
الكلمات المفتاحية: رأس المال الاجتماعي، المقاولة، المقاولة النسوية.

Abstract: The aim of this study is to know the extent to which social capital contributes to the promotion of women's entrepreneurship, given the importance of women and their role in achieving development. Women's entrepreneurship has become a high priority in all sectors and in all Western and Arab societies. Which is a barrier to women's entrepreneurship in Arab societies in general and Algeria in particular, and what can contribute to the success and embodiment of women's entrepreneurship is social capital based on: family, ties, civil society, and the public sector.
Keywords: Social Capital, Entrepreneurship, Women Entrepreneurship.

مقدمة:

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تثبت ذاتها، وتفرض وجودها في مختلف المجالات، فبعد أزيد من خمسة عقود من استرجاع الجزائر لسيادتها، تمكنت من تبوأ مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية منها. حيث لعبت المرأة الجزائرية ولازالت تلعب دورا بطوليا جنب الرجل، إبان الثورة التحريرية وما تلاها في مرحلة البناء والتشييد، فقد استحقت الترقية لتكون شريكة في التنمية المستدامة لبلد مرّ بعدة مراحل انتقالية طبعتها تغيرات وتحديات داخلية وخارجية أثرت فيها سلبا وإيجابا، الأمر الذي دفع بالمرأة لتحمل المسؤولية تجاه عائلتها وطنها، والمضي قدما نحو مستقبل أفضل يقوم على التنمية المستدامة. وبذلك استطاعت المرأة أن تفتك جملة من المكاسب وتتبوأ أعلى المراتب وتحوز على كامل الدعم بفضل الإرادة السياسية للدولة الجزائرية(نادية شريف، محمد لهوازي، 2015، ص1).

وبما أن تنمية أي بلد تتطلب حتما إدماج ومشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجتمع ومنها المرأة باعتبارها عنصرا بنائيا اجتماعيا وفاعلا ثقافيا ومنتجا اقتصاديا، نظرا لأهميتها ودورها في التنمية المستدامة، ما شجع على ظهور المقاولة النسوية أو المرأة المقاولة.

حيث يعد نجاح المقاولة النسوية تحد كبير يتطلب توفر مجموعة من العوامل التى تختلف بالمقارنة مع المقاولة لدى الرجل، نتيجة طبيعة المرأة وخصوصيتها التي تفرض عليها بعض القيود والحواجز وتواجه من خلالها عدة عوائق وصعوبات.

وهو ما يلزم المرأة المقاولة نوع من التحفيز لنجاحها في مشروعها المقاولاتي، والذي يمكن أن يتجسد من خلال توفير رأس المال الاجتماعي، هذا الأخير يمكن أن يساهم بفعالة نحو تحفيز ونجاح المقاولة النسوية، وذلك من خلال المصادر الرئيسية لرأس المال الاجتماعي.

خاصة وأن واقع المقاولة النسوية في الجزائر يشير بأن نسبتها مازالت منخفضة بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة، وتتوزع فقط على قطاعات النسيج، الأعمال العقارية والخدمات، فيما عرفت مؤخرا توجها نحو القطاع الصناعي والاستيراد والتصدير. وتشير بعض الأرقام المتوفرة حول المقاولة النسوية إلى أن نسبة النساء المقاولات لا تتعدى 6 بالمائة في الجزائر(حنان حمشر، 2013، ص1).

وذلك رغم الآليات التي وفرتها الحكومة لتشجيع الروح المقاولاتية لدى الشباب عموما وحاملي الشهادات خصوصا. ورغم ذلك فإن المشاريع النسوية بالرغم من قلتها إلا أنها عرفت طريقها إلى النجاح عبر تجارب رائدة تدل على نجاح وقدرة المرأة في اقتحام عالم المال الذي ظل لفترة طويلة حكرا على الرجال.

ومن هنا تظهر إشكالية هذه الدراسة، والتي تهدف إلى معرفة: كيف يمكن أن يساهم رأس المال الاجتماعي من خلال مصادره: الأسرة، الروابط، المجتمع المدني، القطاع العام) في تحفيز ونجاح المقاولاتية النسوية، ولدراسة الموضوع قمنا بالتطرق إلى المحاور التالية:

رأس المال الاجتماعي؛

المرأة المقاولة؛

واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر.

علاقة رأس المال الاجتماعي بنجاح المقاولاتية النسوية

1.رأس المال الاجتماعي:

من أجل إنشاء مشروع وتحقيق النجاح المطلوب يجب أن يتوفر للشخص رأس المال، ويمكن تقسيم الرأس المال إلى نوعين رأس المال مادي أو النقدي والرأس المال الاجتماعي: بالنسبة لرأس المال المادي فهو القيمة النقدية التي يجب أن تتوفر للفرد من أجل إنشاء مشروع، أما بالنسبة لرأس المال الاجتماعي فهو المعبر عنه في كثير من الأحيان لأصحاب المشاريع من أجل إقامته واستمراره وتطويره(عدمان رقية، 2008، ص75).

لذا فان مصطلح رأس المال ليس حديث ولكن كمفهوم اقتصادي ظهر منذ أوائل القرن العشرين كجزء من نظام مغلق لعوامل الإنتاج كالأرض والعمل ورأس المال(أحمد أنور بدر، 2010، ص193)، وتشير كلمة (capital) في اللغة العربية إلى رأس المال، ويقصد بها الثروة المادية الخاصة بالفرد أو المؤسسة، وهي ذات أصل لاتيني والمقصود بها الرأس كما لها دلالات أخرى مثل السلطة أو البروز أو التفوق على المنافسين، أما المفهوم الأكثر حداثة لهذا المصطلح هو اعتبار رأس المال "الأصول التي تتراكم عبر الزمن"(حسن عبد الرحمان الشيمي، 2009، ص17).

وفيما يخص رأس المال الاجتماعي Social Capital فقد اختلف الباحثون حول ظهوره، فهناك من يرى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعود إلى كتابات أرسطو ودوركايم وغيرهم من الفلاسفة، ومنهم من يرى (مثل الباحثين: Oskooee ، Mendez، Galindo) بأن هذا المصطلح قد أشير له في كتابات أدم سميث سنة 1776 من خلال تأثيره على الإنتاجية والنمو الاقتصادي، إلاّ أن الظهور الحقيقي لمصطلح رأس المال الاجتماعي كان سنة 1916 على يد Lyda Hanifan حيث قدم تعريفا لرأس المال الاجتماعي على أنه "الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للأفراد: مثل النية الحسنة، الزمالة، التعاطف، والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية"(غول فرحات، 2011، ص5).

ثم شهد مفهوم رأس المال الاجتماعي مرحلة من السكون، ليعاود الظهور مرة أخرى في الستينات من خلال كتابات "جان كالوب" و"لوري جيرمين". إلاّ أن هذا المفهوم لم يحظ باهتمام فعلي على نطاق واسع إلّا في أواخر السبعينات مع ظهور كتابات المفكر الفرنسي Pierre " Pourdieo"، وتطور هذا الاهتمام اكثر مع كتابات James Coleman في الثمانينات، حيث كتب عن رأس المال الاجتماعي وذلك في محاولته الربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، في إطار نظرية "الاختيار الرشيد" المعروفة عند الاقتصاديين(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص16-17).

وقام الباحث Pierre Pourdieo في سنة 1984 بالربط بين رأس المال الاجتماعي والتحليل الطبقي حيث عرف رأس المال الاجتماعي على أنه "رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الفرد من رأس المال المادي، فهو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام، فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلي تجمعات معينة أو يستخدم ما لديه

من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية، فإنما يكون لنفسه رصيدا اجتماعيا وثقافيا يزيد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة، ومن ثم تظهر الإمكانية في تحويل رأس المال الاجتماعي إلي رأس مال مادي مثلما يتحول رأس المال المادي إلي رأس مال اجتماعي(وليد رشاد زكي، 2015).

ويعرف رأس المال الاجتماعي حسب Ropert Putnam بأنه "ما تتميز به المنظمة الاجتماعية من: ثقة، معايير، شبكات العلاقات التي تحسن كفاءة المجتمع" (Tan we –Ling, 2006, 04). كما عرف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه "الشبكات الاجتماعية والقيم والمعايير المشتركة التي تسهّل التعاون بين المجموعات وداخلها"(محمد نصر، جميل هلال، 2007، ص18). ويعرف رأس المال الاجتماعي على أنه "مجموع الموارد الحالية المرتبطة بما نملك من شبكة دائمة من العلاقات(عدمان رقية، 2008، ص75).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف رأس المال الاجتماعي من خلال عنصرين أساسين هما شبكة العلاقات والقيم(سمير عبدالله، 2010، ص 12-13):

-نوعية شبكات العلاقات الاجتماعية التي يقيمها الفرد وفعاليتها واتساعها، وقد تكون هذه العلاقات تمكينية(تمنح حقوقا وفرص تمكينية)، وأفاق اجتماعية وثقافية للفرد أو التشكيلة الاجتماعية؛

-القيم التي تولدها وترعاها وتعيد إنتاجها المؤسسات الرسمية والمدنية والمحلية، من حيث المكانة التي تمنحها لقيم المساواة، والإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي، وقيم الحرية والتحرر؛

ويصنف Ropert Putnam الشبكات والروابط الاجتماعية التي يستند إليها رأس المال الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع(محمد نصر، جميل هلال، 2007، ص14):

أولا شبكات ذات علاقات حميمة (أو شخصية) تقوم بين أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، ويتولد عنها رأسمال شخصيًا؛

وثانيا شبكات ذات علاقات أقل حميمية كما في علاقات العمل، وفي علاقات المعارف، وأصدقاء الأصدقاء، ويتولد عنها ما يطلق عليه تعبير رأس المال التجسيري أو التوصيلي؛

وثالثًا شبكات تقوم على العلاقات التراتبية ومستويات مختلفة من السلطة كما في المؤسسات الحكومية والأحزاب والشركات، ويتولد عنها ما يعرف برأسمال مؤسساتي، ويترتب على كل نوع من هذه الروابط أو الشبكات شكل معين من المنافع التي يمكن للفرد الحصول عليها.

وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعي يعد أقل رأس المال تجسيدا إذ يشير إلى "مجموعة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تنمو في إطار شبكة اجتماعية معينة، تحكمها مجموعة من القيم والمعايير كالثقة والاحترام المتبادل والالتزام والتعاون، وهي كلها قيم مجردة يصعب قياسها كميا، ويصعب تمييزها"(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص17).

لذلك يختلف رأس المال الاجتماعي عن الأشكال الأخرى لرأس المال من حيث أنه يتم تكوينه ونشره عبر الآليات الثقافية مثل: الدين أو التقاليد أو العادات التاريخية"(عدمان رقية، 2008، ص75).

ومن خلال كل ما سبق يتضح بأن رأس المال الاجتماعي ينطوي على مجموعة من العناصر هي(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص24-25):

-بناء اجتماعي يمتد من الأسرة ليشمل الجيران والأصدقاء والنوادي وما يطلق عليه جماعات المساعدة الذاتية، كما يضم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات بكافة صورها وأحجامها؛

-مجموعة من الروابط والعلاقات الاجتماعية، التي تتكون في إطار هذا البناء، والتي تقوم على مجموعة من المبادئ العامة كالثقة التبادلية والالتزام بما تفرضه العضوية في هذه الجماعة من واجبات؛

-الأفراد الذين فضلوا الانضمام طواعية إلى هذا البناء الاجتماعي، شريطة أن يتوفر في الأفراد الرغبة في التعاون مع بعضهم البعض لتحقيق استفادة متبادلة فيما بينهم، بما يمكنهم من الاستفادة بالشكل الأمثل من الموارد التي توفرها الجماعة؛

-مجموعة من الأهداف التي يسعى أعضاء الجماعة إلى تحقيقها، وقد ترتبط الأهداف بالجماعة ذاتها، أو بالمجتمع ككل.

نظرا لهذه العناصر نجد رأس المال الاجتماعي يرتكز على أهمية شبكات العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها كل فرد في حياته، والتي تزداد أهميتها في المجتمعات التي تفتقد فيها المؤسسات الرسمية للمصداقية، حيث تعلو قيمة الروابط الأسرية، ويضطر الفرد للجوء إلي علاقاته وروابطه الأولية لتحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته الأساسية، وهو ما يطلق عليه مفهوم المجتمعات التي تنعدم فيها الثقة المجتمعية، وهي بدورها أساس تحقيق التقدم والازدهار في أي مجتمع(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص5).

كما تكمن أهمية رأس المال الاجتماعي في عنصر الثقة ودرجة تواجده في المؤسسات والدول، فعلى أساس هذا العنصر يمكن تحديد تطور البلدان وإستراتيجية التنمية المتبعة فيها، فالثقة لها جذور تاريخية ودينية عميقة، يتحدد من خلالها مدى تطور البلاد من زيادة مؤسساتها، ومن خلال ذلك يتضح بان رأس المال الاجتماعي ليس مهم للفرد فقط بل له أهمية للدولة ككل من خلال تجسيد التنمية المستدامة ويتضح ذلك في النقاط التالية(عدمان رقية، 2008، ص76):

بالنسبة للاقتصاد: عند بيان أوجه الاختلاف بين مجتمع يتمتع بقدر وافر من الثقة مثل اليابان ومجتمع لا يتوفر فيه إلا بقدر ضئيل من الثقة مثل الصين، فالمجتمع الصيني تسيطر عليه العلاقات الأسرية والقرابة فيصعب فيها إدخال الغريب ليعمل بينهم، وبالتالي هي مؤسسات صغيرة الحجم تسهل على الأسرة التحكم فيها، بينما المجتمع الياباني "فقد طغى الولاء للمجموعات التي لا تجمع بينها صلة قرابة على العلاقات الأسرية منذ عهد التكوجا، وهذا الذي يبرزه كبر مؤسساتها ونوعية نشاطاتها التي تعمل على رفاهية البلاد، وهذا النوع من المؤسسات يعتمد على التعاون من أجل الحصول على الأرباح من خلال المشاريع الاقتصادية، فاختيار النشاط يكون حسب حجم المؤسسة، فالمؤسسات الكبيرة تميل" إلى صناعة السيارات والمواصلات وما شابه"، بينما المؤسسات الصغير " تميل إلى التركيز على الصناعات الخاصة بالملابس الجاهزة والأثاث والصناعات الخفيفة".

بالنسبة لإستراتجية التنمية: وتكمن في نوعية الاستثمارات ففي البلدان التي تتوفر على قدر قليل من الثقة أو انعدامها فإنها تلجأ إلى استثمارات الدولة، فالدولة هي التي تقيم المؤسسات والأفراد هم الذين يديرونها، أو تلجأ للاعتماد على الاستثمار الأجنبي فتحفز الأجانب من خلال التسهيلات التي تقدمها من أجل الاستثمار في بلادهم.

أما فيما يخص مصادر رأس المال الاجتماعي فقد لاقت جدلا كبيرا، بحيث يعد المصدر الرئيسي لرأس المال الاجتماعي هو مؤسسات المجتمع المدني، فرأس المال الاجتماعي موجود في الروابط التقليدية (الروابط العائلية والمجتمعية، الروابط المدنية) التي تمثل شبكات المجتمع المدني، وهناك من يرى أن مصدر رأس المال الاجتماعي يكون من خلال نوع النظام السياسي، حيث يرى البعض أن السياسات العامة للدولة تؤثر في مصدر تكوين رأس المال الاجتماعي حيث توصلت دراسة Linda cook التي كانت بعنوان "التماسك الاجتماعي في روسيا: الدولة والقطاع العام" أن الدولة تلعب دورا مهما في تكوين وازدهار رأس المال الاجتماعي، أما Bouth john و Patricia Richard فقد توصلوا في دراستهما التي كانت بعنوان "السياق السياسي والمدني في أمريكا الوسطى"، وفي تحليلهما لدول أمريكا الوسطى أن السلطوية تؤثر على تكوين رأس المال الاجتماعي، وأن الحكومات القمعية زعزعت التطورات المدنية من خلال ضبط نشاط المجموعة والثقة (غول فرحات، 2011، ص16-17).

وبناء على ما جاء من دراسات في هذا المجال يمكن ذكر المصادر الأساسية لرأس المال الاجتماعي، والتي تتمثل في (إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص26-28):

الأسرة: وتمثل أول مصدر لرأس المال الاجتماعي، فمن خلالها تضع أسس العلاقة بين الفرد والمجتمع، من خلال دورها في تنمية ثقة الفرد في الآخرين. كما تلعب دورا في توفير الآليات اللازمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وذلك عن طريق تنمية الروابط والعلاقات غير الرسمية، خصوصا في إطار الأسرة الممتدة للمساعدة والتعاون داخلها، بما يجعلها بمثابة شبكة للضمان الاجتماعي تقدم الخدمات والمساعدات لأعضائها في فترات الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية. ولا يقتصر دور الأسرة على توفير الموارد لأعضائها، وتساهم أيضا في تراكم رصيد رأس المال الاجتماعي المتاح للمجتمع.

الروابط: تعتبر الروابط أحد مصادر رأس المال الاجتماعي، إذ تؤثر على طريقة تنشئة الأفراد وتساهم في تشكيل وعيهم وأفكارهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين.

المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني أحد المصادر الهامة والأساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي، وذلك في بعض المجتمعات خاصة المتقدمة منها، والتي تتميز بارتفاع مستوى الوعي العام لدى مواطنيها، وارتفاع معدلات المشاركة في الحياة المدنية.

القطاع العام: يشمل القطاع العام المؤسسات التابعة لإشراف الدولة وإدارتها، إذ تستطيع هذه المؤسسات من خلال إدارتها للعلاقة بين موظفيها بتدعيم ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وهيئاتها، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في المجتمعات التي انطوت في السابق تحت راية المعسكر الشرقي. والشكل التالي يبين مصادر رأس المال الاجتماعي:

الشكل رقم (01): مصادر رأس المال الاجتماعي

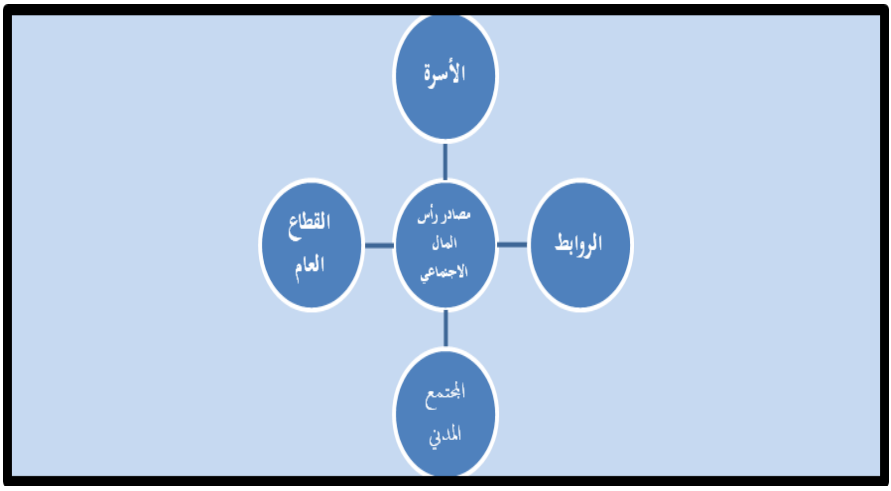

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2.المقاولة النسوية:

لقد تغيرت مكانة المرأة في كل دول العالم وخاصة العربية منها، بعدما كان ينظر لها كفرد سلبي ومجرد تكاليف أصبحت عامل ايجابي ورأس مال يمكن أن يدر عوائد كبيرة إذا تم استثماره، خاصة وأنها تعد عنصر تطويري اجتماعي واقتصادي وسياسي.

وقبل التطرق إلى مفهوم المقاولة النسوية لبد أن نقف أولا على مصطلح المقاولة، حيث بداية استعمال كلمة "مقاول" كانت سنة 1616 من قبل Montchrétien، وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة مثل تشييد المباني العمومية، إنجاز الطرق....الخ.

ثم تطور مفهوم المقاول ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن عشر، وعرف في ذلك الوقت بأنه الشخص الذي يباشر عملا ما أو شخص جد نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال. ويعود الفضل لإدخال المقاول في النظرية الاقتصادية إلى كل من R.Cantilon سنة 1755 وJ.B.Say سنة 1803 وحسبهما فالمقاول هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ولا يشترط أن يكون المقاول شخصا غنيا، فيمكنه اقتراض الأموال مقابل مبلغ من الفائدة، ويعتبر A.Marchal من بين المهتمين بمصطلح المقاول في القرن الثامن عشر فقد تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، واعتبر حينها أن التحول من الاعتماد على الحرف الصغيرة التي يسيرها العمال أنفسهم، إلى مؤسسات كبيرة يسيرها مقاولون رأسماليون، ولم يفرق A.Marchal بين المسير والمقاول حيث عرف المقاول من خلال قدراته التسييرية (نادية دباح، 2011/ 2012، ص15-18).

ولم يظهر المقاول عنصرا فعالا في التطور الاقتصادي إلا من خلال أعمال أب المقاولاتية J.A.Schmpeter سنة 1935 فهو أول من تفطن إلى فكرة التغيير عن طريق استخدام مختلف الموارد والإمكانات المتاحة للمؤسسة، وضرورة اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال

تنظيمات جديدة، حيث عرف المقاول بأنه "كل شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في صنع المنتجات الجديدة، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج واكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق، واكتشاف مصادر جديدة للموارد الأولية، وإنشاء تنظيمات جديدة" (نادية دباح، 2011/ 2012، ص18).

أما المقاولة فتعرف على أنها "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولة، وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة"(سلامي منيرة، قريشي يوسف، 2010، ص60). كما يمكن تعريفها بأنها"عملية خلق أو اقتناص فرصة ومتابعتها بغض النظر عن العوامل المسيطر عليها حاليا، وتتضمن المقاولة خلق وتوزيع القيمة، أي المقاولة هي العملية التي يتابع فيها الفرد الفرص والتهديدات"(حليمي وهيبة وآخرون، 2007، ص130).

وتحتل المقاولة النسوية أهمية كبيرة في مختلف البلدان، كما أنها مختلفة عن المقاولة الرجالية، حيث غالبا ما تعتمد على نمط التسيير بالمشاركة، ووضع الأهداف الاجتماعية في قائمة الأولويات، بالإضافة لتميز النساء المقاولات بأساليب التفاوض الناجح الذي يكتسبن من وراءه علاقات دائمة وتعاون مربح لطرفي التعامل"(سلامي منيرة، قريشي يوسف، 2010، ص62).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المرأة المقاولة "بأنها المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك التي تمتلك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وليونة وبمهارة التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق"(شلوف فريدة، 2009/2008، ص12). وفيما يخص مميزات المرأة المقاولة فقد أكدت غالبية الدراسات على أنها تتميز بـ (سلامي منيرة، 2008، ص37):

-أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال.

-غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية أطفالها.....الخ)، أو مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها (مشكلة السقف الزجاجي....الخ) أو مشاكل في المجتمع.

-هي أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.

-أقل كفاءة على المستوى المالي أو التسييري أو المقاولاتي.

وبالرغم من المميزات التي تتميز بها المرأة المقاولة إلاّ أنها تتأثر بعدة عوامل تؤثر على عملها كمقاولة كما هو مبين في الشكل رقم (02)، وتتمثل هذه العوامل في(شلوف فريدة، 2009/2008، ص79-83):

العوامل الذاتية: تتعلق بشخصية المرأة وطبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية والجسمية والعقلية، فالمرأة بحكم طبيعتها تحتاج إلى التواصل النفسي والتشجيع والتعاطف، فإذا فقدت هذه

المشاعر أصيبت حالتها النفسية بالجفاف وانعكس ذلك في قدرتها على الإبداع والابتكار، إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم أو زوجة وبين إثبات ذاتها عن طريق العمل الذي تختاره بإرادتها وتفرض وجودها الاجتماعي من خلاله.

عوامل دينية: إن الدين الإسلامي دين عظيم، ولا يمكن أن يكون معيقا لحركة المرأة الاجتماعية والتنموية، لكن العلل تكمن في الإفهام، فالإسلام أوجب على المرأة القادرة المؤهلة أن تخدم مجتمعها وإسهامها الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن البعض يرى في خروجها للعمل وتمكنها من مواقع السلطة والتأثير في المجتمع بمثابة تمرد على القيم الدينية لأنه في هذه الحالة ستكون معرضة للاختلاط بالرجال لأن عملها يتطلب ذلك وهذا في نظرهم تحرر، والتحرر من مفاهيم اليهودية والنصرانية والشيوعية وهو مخالف لمقتضيات الشريعة الإسلامية لذا يجب محاربته.

وبما أن الكثير لا زالوا يعتبرون المرأة تابعة للرجل ومجبرة على طاعته في كل الأمور وهو لديه الحق في تقويم سلوكها، وهذا ما يجعل من المرأة داخل المجتمع تعامل على أنها ناقصة وقد تبرر هذه الفكرة لعدم أهليتها في الشهادة والولاية والإرث وبالتالي فهي غير قادرة على تحمل مسؤولية العمل الخارجي الذي يتطلب القوة والرصانة والعقل الراجح.

لقد تم استغلال الدين لفرض السيطرة الذكورية داخل المجتمع فقد اعتبروا فرض لباس الحجاب في الدين الإسلامي هو دلالة لحجب المرأة عن المشاركة في الحياة الاجتماعية، واعتبروا خروجها من بيتها إلى ميدان العمل فيه رفض لطاعة الزوج، و تخل عن خصوصياتها الأنثوية ومنافسة للرجل وأن مكانها الطبيعي هو البيت، وأن خروجها يهدد بتحويل البيوت إلى صحارى قاحلة وتحويل الأطفال إلى أيتام وإفراغ الأسرة من مشاعر العطف والحنان.

العوامل الأسرية: تمثل العائلة الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية وهي تمثل لأكثر الناس نبعا حيويا للراحة والأمان، غير أنها قد تكون في الوقت نفسه مصدرا للاستغلال واللامساواة، وكون العائلة الجزائرية اليوم تطمح إلى العصرنة وإلى الحضرية، فإن البنية التقليدية وكأنها في طريق الزوال، إذ فقد النظام الاجتماعي التقليدي المبني على شيوع الميراث وعلى الاكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب الكثير من قوته، فهناك أسر تكون فيها السيطرة على النساء بيد رجل وتكمن في هذه الإستراتيجية نزعة إقصائية تتمثل في الحيلولة بين المرأة وبين المشاركة في الحياة العامة، من جانب آخر فهي جماعية في طابعها، إذ تنخرط فيها النساء في العمل في المجال العام مثل النشاط السياسي وسوق العمل، غير أن ثمة حدودا تصلهن عن الثروة والقوة والمكان ويعود السبب إلى خوف الرجل عن مكانته من الضياع، فعندما تحقق المرأة استقلالها اقتصاديا، وتثبت وجودها الاجتماعي تصبح تهديدا لسلطة الرجل، والقرارات والالتزامات المنزلية تقسم قسمة عادلة بفعل توازن القوي الأسري، عندها يظن الرجل أن المرأة ستسلبه خضوع الأسرة له كرب لها، والاعتقاد أنها ستمارس نفس الصلاحيات التي يمارسها هو يجعل الإطار الأسري إطار المادي للدرجة الأولي وتذوب المقومات الأساسية التي تتمثل في العاطفة، والمقومات المعنوية للحياة الزوجية والأسرية.

العوامل الثقافية: إن العادات والتقاليد البالية تلعب دورا مهما في حياة الأفراد داخل المجتمع، فسلطة الرجل لها تأثير كبير على القرارات المهنية للنساء، وقد أظهرت العديد من الدراسات

والأبحاث أن الآباء يختارون مهنة بناتهم، وذلك على أساس القيم والعادات والوسط الاجتماعي والثقافي، كما أن اختيار المرأة لعملها لا يجب أن يتعارض مع دورها في البيت، إذ تتجه معظم النساء للعمل في التدريس والتمريض والإدارة، أما الأعمال التي تكون فيها سلطة ومسؤولية فيحسب لها ألف حساب.

الشكل رقم (02): العوامل التي تؤثر على عمل المرأة المقاولة

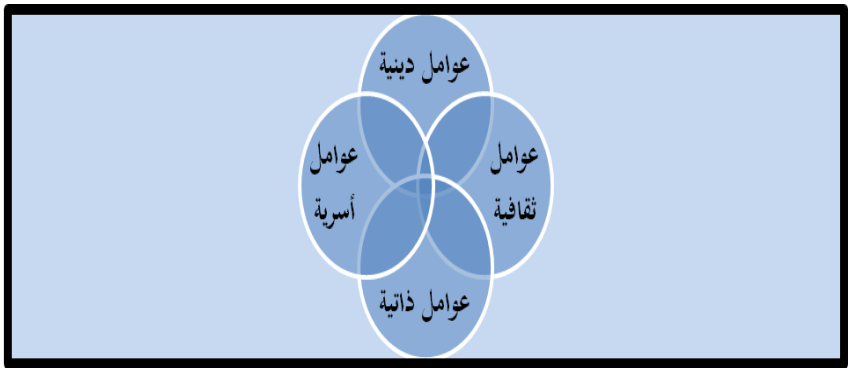

المصدر: من إعداد الباحثتين.

3.واقع المقاولة النسوية في الجزائر:

إهتمام الجزائر بإشراك المرأة في الحياة الاقتصادية كان مع بداية الألفية الجديدة، باعتبارها تمثل نصف المجتمع ورفع مستواها وقدراتها وإدماجها في النشاط الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بتقليص الفقر والبطالة، خاصة أن المرأة تمثل 49.5 % من مجموع السكان بعدد اجمالي يقدر بـ 16934472 نسمة، أما نسبة العمالة النسائية تمثل 16.9% من المجموع الكلي للعمالة البالغة 37% من مجموع السكان الناشطين دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع غير رسمي التي قدرها التقرير الوطني2008 بـ51 %(بوزيدي سعاد، طالب دليلة، 2015، ص146).

حيث أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي المعروفة به، خاصة بعد ولوجها عالم المقاولتية، فبالرغم من ضآلة نسبة مشاركتها في أعمال المقاولتية وإدارة الأعمال بالمقارنة مع الرجال، إلا أن أرقام السنوات الأخيرة تشير الى قفزة نوعية في مساهمتها في عدد من المجالات المقاولاتية المتميزة (موقع الإذاعة الجزائرية، 2016، ص1).

حيث تشير إحصائيات الديوان الوطني أنه خلال الفترة الممتدة بين (1962 و2015) تضاعف عدد النساء العاملات 20 مرة من 90.500 إلى 2.275 مليون، حيث بلغت القوى العاملة الكلية في سبتمبر 2014 بالجزائر11.453 مليون شخص من بينهم 2.078 مليون امرأة ما يمثل 18.1%، وتقدر نسبة المساهمة في القوى العاملة البالغة 15 سنة وأكثر (نسبة النشاط الاقتصادي)40.7% موزعة على 66.2% لدى الرجال و14.9% لدى النساء، وبحسب مناطق الإقامة فيسجل تفاوت يرجع أساسا إلى ممارسة النساء لنشاطات اقتصادية على مستوى المدن بالدرجة الأولى 17.1% مقابل 10.4% في المناطق الريفية. حيث تحصي وكالة دعم وتشغيل الشباب "أونساج" نسبة 10 في المائة من مشاريع تديرها نساء، فيما تحصي الوكالة الوطنية

للتأمين على البطالة "كناك" نسبة 7 % ، و61 % في إطار مشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر " لونجام"(نادية شريف، محمد لهوازي، 2015، ص1).

حيث تقدر حصة المرأة من المشاريع المقاولاتية التي أحصيت على مستوى الصندوق إلى غاية فيفري 2016 قد بلغت 9 %، أما في سنة 2015 فقد تم تمويل أكثر من 15 % من المؤسسات التي تدار من طرف النساء. وتشير إحصاءات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعد القبلة المفضلة للنساء إلى نسب عالية للمشاركة النسوية في مشاريع المقولاتية، حيث تم تمويل أكثر من 476 ألف مشروع لفائدة النساء، وهو ما يعادل 62 الى 63 % في إشارة واضحة إلى إقبال المرأة على خلق مشاريع مصغرة. وقد ولجت المرأة مختلف الميادين الاستثمارية حتى التي كانت حكرا على الرجال، لا سيما تلك المتعلقة بميدان الفلاحة، ومجال النظافة، وكذا الصناعة الإبتكارية، وكذا مجال التصنيع (موقع الإذاعة الجزائرية، 2016، ص1).

كما لا يمكن دراسة واقع المقاولات النسوية في الجزائر دون التطرق إلى البيئة الثقافية، والقانونية، والاقتصادية التي تعيش فيها، حيث تتأثر بها وتتفاعل معها باستمرار، ما ينعكس على مدى فعالية ونجاح هذه المقاولة، ويمكن توضيح تأثير هذه البيئات الثلاث على مسار المقاولتية النسوية كما يلي(جربال كهينة، 2017، ص138-142):

المرجعية القانونية الوطنية: قامت الجزائر منذ استقلالها مباشرة بتضمين مبدأ مساواة الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق الاقتصادية في مختلف تشريعاتها الوطنية، ومع بداية الألفية الثالثة، كثفت من خطاباتها الرسمية لتشجيع ولوج المرأة إلى الحياة الاقتصادية، حيث نصت جميع الدساتير الجزائرية الأربعة التي تم إصدارها بعد الاستقلال خلال السنوات التالية على التوالي 1989، 1976، 1963، وأخرها 1996 المعدل والمتمم في 2016 على مبدأ تساوي المرأة والرجل في الحياة الاقتصادية.

البيئة الثقافية للمقاولة النسوية في الجزائر: ساهمت البني الثقافية والاجتماعية في إرساء دعائم الثقافة الأبوية في المجتمع الجزائري منذ عقود من الزمن، فرغم تفتح الذهنيات نسبيا خلال العقود الأخيرة، الذي أدى إلى تسجيل تحسن طفيف في الاعتراف بالحقوق الإنسانية للمرأة الجزائرية وتجسيد حضورها في مجالات الحياة كافة، خاصة المجال الاقتصادي، إلا أن هذه الثقافة تبقى أرضية خصبة لتكريس، وترسيخ البني الاجتماعية التقليدية كمرجعية أساسية للثقافة السائدة حاليا في مجتمعنا الحديث المتشبع بالموروثات التمييزية بين الجنسين في كل جوانب الحياة، من بينها الحياة الاقتصادية، ما أدى إلى الحد من ولوج المرأة إلى عالم المقاولة وريادة الأعمال الخاصة، وعدم تمكينها من ممارسة مجمل حقوقها الاقتصادية.

البيئة الاقتصادية للمقاولة النسوية في الجزائر: يلعب نظام اقتصاد السوق الحر المنتج والمتنوع دورا أساسيا في خلق مؤسسات ومشاريع اقتصادية نسوية هادفة إلى تمكينها اقتصاديا، وإشراكها في خلق الثروة، وفي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال توفير الفرص الاقتصادية، ولكن للأسف، هذا ما لا يتميز به الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال غير واضح المعالم(إقتصاد اشتراكي أم اقتصاد سوق)، اقتصاد هش وغير منتج نظرا لغياب إرادة سياسية حقيقة لخلق اقتصاد وطني منتج. حيث لازمته باستمرار حتى اقترنت به تسمية الاقتصاد ألريعي الذي يسعى

دائما في ظل وفرة البحبوحة والطفرة المالية المرتبطة بحصيلة الإيرادات النفطية من العملة الصعبة إلى إقرار سلسلة من سياسات التشغيل الاجتماعي بعنوان سياسات تشغيل الشباب بقيادة مجموعة من الآليات المؤسساتية التي استحدثتها الدولة الجزائرية لهذا الغرض، بهدف شراء السلم الاجتماعي، وكسب الجبهة الاجتماعية على حساب خزين ة الدولة والاقتصاد الوطني.

بالرغم من قلة المشاريع النسوية والعراقيل والصعوبات التي واجهت المرأة المقاولة في الجزائر، إلا انه يحسب لها النجاح عبر تجارب رائدة تدل على تميز وقدرة المرأة في اقتحام عالم المال الذي ظل لفترة طويلة حكرا على الرجال، ومن خلال هذه الدراسة نرى بأنه يمكن انتشار ونجاح المقاولة النسوية في الجزائر مرتبط أكثر برأس المال الاجتماعي، وبمكن توضيح ذلك من خلال العنصر الموالي.

4.علاقة رأس المال الاجتماعي بنجاح المقاولاتية النسوية:

من أجل قيام المرأة بإنشاء مقاولة والعمل لابد أن يتوفر لديها رأس مال اجتماعي، حيث أن المرأة التي ترغب في العمل لابد أن يتم تدعيمها من قبل الأسرة والمجتمع والحكومة التي ينبغي أن تحفظ لها: حقوقها، الثقة، وشبكة العلاقات، والأخلاق، والولاء.

ويعتبر رأس المال الاجتماعي من أهم العوامل المساعدة لدخول المرأة ونجاحها في عالم المقاولاتية فهو المؤثر الأساسي على ذهنية الأفراد والمجتمعات، وللرأس المال الاجتماعي مصادر عديدة كالأسرة، الروابط، المجتمع المدني، القطاع العام، كل هذه المصادر يمكن بتفاعلها تساعد بشكل أو بآخر في عملية نجاح المرأة المقاولة ولا يمكن أن نأخذ مصدر منفصل عن الآخر كالمساهم الوحيد للظاهرة، ويمكن فيما يلي إظهار أهم العوامل التي نرى بأنها تساهم بشكل فعال في نجاح المقاولاتية لدى المرأة.

أ.مساهمة الأسرة في نجاح المقاولاتية النسوية: إن العطاء الذي يقدمه المجتمع يكون من خلال الوظائف التي تقوم بها الأسرة ويمكن تقسيمها إلى أربعة وظائف أساسية فبالإضافة إلى الوظيفة البيولوجية مثل الإنجاب والمحافظة عن النسل، هناك وظائف أخرى يمكن أن تساهم في نجاح المقاولاتية لدى المرأة منها: الوظيفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

فالوظيفة النفسية: تعد أهم وظيفة تقدمها الأسرة للمرأة المقاولة من خلال تزويدها الإحساس بالأمان والقبول في الأسرة، فالدور النفسي الذي تلعبه الأسرة في التفاعل مع المرأة المقاولة من حيث الدعم المعنوي الذي تقدمه لها، والتشجيع من أجل الخوض في الحياة الاجتماعية والوقوف بجانبها لمواجهة مشاكلها من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة، والتي تساهم بشكل كبير في تحفيز ونجاح المرأة المقاولة(عدمان رقية، 2008، ص36).

أما فيما يخص الوظيفة الاجتماعية للأسرة فتتمثل في: العمل على تحويل المرأة من كائن بيولوجي إلى إنسان اجتماعي، فالمرأة عندما تولد لا تعرف أي شيء والأسرة هي التي تسهر على تلقينها وتعليمها ما تجده مناسبا ويخدم مصالحها في حياتها الاجتماعية المستقبلية وما تراه مناسبا لنجاحها، فالأسرة تقوم بتوفير الدعم الاجتماعي ونقل العادات والتقاليد والعقائد السائدة في الأسرة إلى المرأة وتزويدها بأساليب التكيف كما تتضمن توريثها الملكات الخاصة، فالأسرة تقوم بتلقينها مهارات وتقدم لها وسائل تساعدها في اكتساب تأهيل وكفاءة من أجل أن تتفاعل تفاعلا

صحيا مع المحيط الاجتماعي، الأمر الذي يسمح للمرأة أن تخوض ميدان العمل بأكثر حرص و إمكانيات(عدمان رقية، 2008، ص36).

أما فيما يخص الوظيفة الاقتصادية للأسرة: يقصد بها تقديم المال الكافي واللاّزم لاستمرار نشاط المرأة وتوفير حياة كريمة لها، فالأسرة تحاول دائما توفير وضعية اقتصادية واجتماعية جيدة لأبنائها حتى لا يصبحوا بحاجة لطلب المساعدة أو المعانات في الحصول على الموارد. فالأسرة بمحاولتها لتحسين الوضعية المعيشية تحاول إعطاء أكبر قدر من الإمكانات وتشجع على التعلم وبالتالي هي توفر جو للحصول على مؤهلات وخبرات تؤهل المرأة لتحفيزها ونجاحها في عملها المقاولاتي(عدمان رقية، 2008، ص36).

ب.مساهمة الروابط في نجاح المقاولاتية النسوية: من خلال طريقة تنشئة المرأة وكيف بمكن أن تساهم في تحفيزها ونجاحها في عملها المقاولاتي، وذلك من خلال ربطها بمجموعة من الأفراد معا، من ثم ربطهم أو عزلهم عن المجتمع، كما تستطيع أن تحشد الموارد وتعبئها لخدمة أهداف محددة، وتساهم الروابط في إتاحة المزيد من الفرص أمام المرأة لتحقيق أهدافها(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص26-28).

كما تساهم الروابط في تحديد شخصية المرأة من خلال مختلف المهارات والخبرات التي تكتسبها من خلال تعايشها مع الآخرين، كما تسمح بتحديد الاختلاف في تكوين الشخصية لها لتحيد ومعرفة دورها الاجتماعي بالرجوع للموروث الثقافي والقيم السائدة فيه، فهي تساهم في وضع كل جنس في الاتجاه أو القالب الذي يريد المجتمع أن يكون فيه، من خلال التوجيه المباشر والمقصود. وللروابط ومن ثم التنشئة الاجتماعية دور في تحديد ميولات المرأة ورغباتها. بحيث كلما كانت إيجابية ومشجعة تسمح للمرأة بالمضي قدما في عالم الشغل والمطالبة به، كلٌ على حسب ما يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها ومتطلبات الأسرة والمجتمع الذي تعيش فيه. فالمرأة عندما تقوم بعمل مقاولاتي تأخذ بعين الاعتبار القيم التي غرستها التنشئة فيها(عدمان رقية، 2008، ص37).

ج.مساهمة المجتمع المدني في نجاح المقاولاتية النسوية: يلعب المجتمع المدني دورا هاما في مساعدة المرأة على التحفيز وتكوين الثقة التي تربطها بالأفراد من أجل القيام بنشاط مقاولاتي، وهو أمر ضروري لنجاح أي مؤسسة لأنها بذلك تمنح من لم تتح له الفرصة من قبل للمشاركة، ومنحها فرصة الاندماج مع الآخرين في أنشطة هامة تخدم مصالحها ومصالح المجتمع ككل(إنجي محمد عبد الحميد، 2009، ص26-28).

كما أن المجتمع المدني يتوفر على مجموعة من المؤسسات يمكن أن تساهم بشكل ايجابي في تحفيز ونجاح العمل المقاولاتي لدى المرأة، مثل مؤسسات لرعاية الأطفال التي تخفف العبء على المرأة والمساعدة في العناية بأطفالها وتعليمهم في أوقات عملها، كما يضم المجتمع المدني مؤسسات أخرى من أجل المطالبة بحقوق المرأة كالحركات النسوية، فهي كمؤسسة تعمل من أجل دمج المرأة في المجتمع فهي "حركة اجتماعية تهدف إلى المساواة في المراكز بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق وخاصة من النواحي السياسية، فهي تسمح للنساء بالانخراط فيها وطرح مشكلاتها، رغبة منها في إيجاد حلول لها، وهي حركة مطلبية بدرجة أولى(عدمان رقية، 2008،

ص41). بحيث تساهم هذه المؤسسات في تشجيع المرأة على الابتكار والمبادرة للدخول في أنشطة اقتصادية متنوعة.

د.مساهمة القطاع العام في نجاح المقاولاتية النسوية: ويتمثل في تشجيع سياسات الدولة نشاط المرأة المقاولة من خلال سن قوانين وتشريعات تحفزها وتسمح لها من مزاولة نشاطها بكل ثقة، بحيث ركزت عمليات دعم المقاولاتية على مجموعة من الهيئات في الجزائر التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية لخلق المؤسسات الجديدة، هناك عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المقاولاتية في الجزائر وإنشاء المؤسسات ، تتمثل أهمها في: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM كل هذه المؤسسات التابعة للقطاع العام مكن أن تساهم بشكل ايجابي وفعلي في تحفيز ونجاح العمل المقاولاتي لدى المرأة.

خاتمة:

إن المحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه المرأة هو الثروة الحقيقية والمعنوية التي تحصل منها على رأس مالها الاجتماعي الذي يساعدها في التحفيز على إنشاء ونجاح مشروعها، فإنشاء مشروع مقاولاتي ونجاحه يعود إلى مدى الحماية أو نوعية رأس المال الاجتماعي الذي تمتلكه المرأة من البيئة الاجتماعية، فالتواجد في المحيط الاجتماعي يعني التفاعل مع الأفراد والتعامل الدائم والمستمر معهم، مما يسمح لها بالحصول على أفكار وآفاق للنجاح في حياة المال الأعمال، ومن ثم المساهمة في نجاح المقاولة النسوية، مما ينعكس بدوره في تحقيق التنمية المستدامة للدولة ككل. ومن خلال كل ما سبق يمكن الخروج من هذه الدراسة بالنتائج والاقتراحات التالية:

النتائج:

1- تساهم الأسرة في نجاح المقاولتية لدى المرأة من خلال الوظائف التي تقوم بها الأسرة والتي تتمثل في الوظيفة البيولوجية مثل الإنجاب والمحافظة عن النسل بالإضافة إلى الوظيفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية؛

2- تساهم الروابط في نجاح المقاولاتية لدى المرأة: من خلال طريقة تنشئة المرأة وذلك من خلال ربطها بمجموعة من الأفراد معاً واكتساب المهارات والخبرات من خلال تعايشها مع الآخرين، وإتاحة المزيد من الفرص أمام المرأة لتحقيق أهدافها، كما تساهم التنشئة الاجتماعية في تحديد ميولات المرأة ورغباتها. بحيث كلما كانت ايجابية ومشجعة تسمح للمرأة بالمضي قدما في عالم الشغل والمطالبة به؛

3- يساهم المجتمع المدني في نجاح المقاولاتية لدى المرأة بحيث يساعد المرأة على التحفيز وتكوين الثقة التي تربطها بالأفراد من أجل القيام بنشاط مقاولاتي؛

4- تشجع سياسات الدولة نشاط المرأة المقاولة من خلال سن قوانين وتشريعات تحفزها وتسمح لها من مزاولة نشاطها بكل ثقة؛

5- من أجل قيام المرأة بإنشاء مقاولة لابد أن يتوفر لديها رأس مال اجتماعي، إذ لابد أن يتم تدعيمها من قبل الأسرة والمجتمع والحكومة التي ينبغي أن تحفظ لها حقوقها الثقة، وشبكة العلاقات، والأخلاق، والولاء.

الإقتراحات:

-ضرورة تنمية ثقافة المرأة المقاولة في المجتمع؛

-خلق محيط مناسب يسمح للمرأة بالتوفيق بين حياتها المهنية والأسرية مثل إنشاء الحضانة في الوسط المهني؛

-ضمان استفادة المرأة المقاولة من مصادر التمويل؛

-ضرورة تقديم التوعية الضرورية للمرأة بحقوقها وإعلامها بالنصوص المنظمة للتشغيل؛

-ضرورة تقديم المرافقة للنساء اللاتي استفدن من القرض؛

-ضرورة تشجيع اقتناء المنتجات التي تنتجها المرأة المقاولة؛

-يجب إعطاء أهمية للمرأة المقاولة وتحفيز النساء على اقتحام هذا المجال. فالمقاولة تسمح للمرأة بالاستقلالية والانفتاح على المحيط والتعرف على الناس وعلى تجارب الآخرين، وهو ما يسمح لها بالتطور الدائم والبحث باستمرار عن الجديد وعدم الجمود وهو ما يزيدها ثقة في النفس؛

-أهمية إدخال مفاهيم المقاولة في البرامج والمقررات الجامعية، وربط الطالبات بها من خلال التدريب الميداني في المؤسسات الرائدة، وتعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية؛

-ضرورة تشجيع المرأة على الارتباط بالتكنولوجيات الجديدة للتخفيف من حدة الفجوة الرقمية ومحو الأمية الإلكترونية لدى المرأة باعتبار أن لذلك علاقة وطيدة بتطور المقاولة النسائية؛

-ضرورة تثمين الدور الاقتصادي للمرأة، وتطوير المنشآت والخدمات التي هي في حاجة إليها، إلى جانب إبراز أهمية مشاركة المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛

أهمية وضع أجهزة تشجع المرأة على اقتحام عالم المؤسسة، وترقية وتشجيع مشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد.

قائمة المراجع:

1. أحمد أنور بدر(2010)، هل يمكن أن تتحول الأفكار إلى رأس مال، دراسة في مداخل ومكونات ومنظورات وأدوار رأس المال الفكري في إدارة المعرفة، مجلة مكتبة فهد الوطنية، المجموعة16، ع2، المملكة العربية السعودية.

2. إنجي محمد عبد الحميد(2009)، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الإجتماعي، دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة "أبحاث ودراسات"، ع1، القاهرة.

3. بوزيدي سعاد، طالب دليلة(2015)، محددات نمو المقاولة النسوية الصغيرة والتنمية الاقتصادية في الجزائر،استعراض الدراسات على المؤسسات والتنمية، م2، ع1.

4. جربال كهينة، المقاولة النسوية في الجزائر بين واقع الاقتصاد الريعي، ورهان التمكين الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2017.

5. حليمي وهيبة وآخرون(2007)، المفاهيم الجديدة للموارد البشرية وإستراتيجية المقاولة كمحدد رئيسي لها –الدول النامية-، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.
6. حسن عبد الرحمان الشيمي(2009)، إدارة المعرفة الرأسمالية بديلا، ط1، دار الفجر، القاهرة.
7. حنان حمشر(24- 08– 2013)، المقاولة النسوية في الجزائر لاتتجاوز ال6 بالمائة - صاحبات مشاريع يتحدثن عن تجاربهن-، جريدة المساء.
8. سلامي منيرة(2008)، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، دراسة ميدانية تناولت الطالبات على أبواب التخرج من جامعة ورقلة للموسم 2007/2006، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر.
9. سلامي منيرة، قريشي يوسف(2010)، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ع8.
10.سمير عبد الله(2010)، المدرسة ورأسمال الاجتماعي: المفهوم وموضوع البحث والمنهجية.
11.شلوف فريدة (2009/2008)، المرأة المقاولة في الجزائر دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.
12.عدمان رقية(2008)، *المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي: دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات*، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع. تخصص: تنظيم و عمل، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
13.غول فرحات(2011)، إدارة رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية، ملتقى دولي حول "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة شلف، الجزائر.
14.محمد نصر، جميل هلال(2007)، قياس رأس المال الإجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.
15.موقع الاذاعة الجزائرية(2016/05/01)، القناة الأولى، المقاولاتية النسوية في الجزائر: طريقة اخرى لابراز القدرات وخلق مناصب شغل، على الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/76161.html.
16.نادية دباح(2012/2011)، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/ 2012.
17.نادية شريف، محمد لهوازي(2015/09/19)، بفضل نضالاتها والإرادة السياسية المرأة الجزائرية. شريك أساسي في التنمية، على الموقع:http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=315857.
18. وليد رشاد زكي(2015)، رأس المال الاجتماعي بين السياق الواقعي والافتراضي، على الموقع: digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96285
19.Tan we –Ling(2006), Social capital in Asia: an exploratory study, Report on the APO Pasic Research Xll on social capital and its impact on Productivity, Asian Productivity organization, Tokyo, Japan.